

الهدف ١٧: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة
الغاية ١٧-١: تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين
القدرة المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات
المؤشر ١٧-١-١: مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي (شعبة مالية الحكومة)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يتم تعريف مصطلح الإيرادات في الفصل الرابع (الفقرة ٤-٢٣) من دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤ (GFSM 2014) على أنه زيادة في القيمة الصافية الناتجة عن معاملة ما. إنه مؤشر مالي لتقييم استدامة الأنشطة المالية. وللوحدات الحكومية العامة أربعة أنواع من الإيرادات. الأنواع الرئيسية للإيرادات هي الضرائب (الرمز ١١ من إحصاءات مالية الحكومة 11 GFS)، والمساهمة الاجتماعية (الرمز ١٢ من إحصاءات مالية الحكومة 12 GFS)، والمنح (الرمز ١٣ من إحصاءات مالية الحكومة 13 GFS)، والإيرادات الأخرى (الرمز ١٤ من إحصاءات مالية الحكومة 14 GFS). ومن بينها، تعتبر الرسوم والتحويلات الإجبارية المصادر الرئيسية لإيرادات معظم الوحدات الحكومية العامة. على وجه الخصوص، حيث الضرائب إلزامية، المبالغ غير المستحقة القبض التي تتلقاها الوحدات الحكومية من الوحدات المؤسسية. المساهمة الاجتماعية هي إيرادات فعلية أو محتسبة مستحقة القبض بواسطة مخططات التأمين الاجتماعي لتوفير مخصصات لمنافع التأمين الاجتماعي المستحقة الدفع. المنح هي تحويلات مستحقة القبض من قبل الوحدات الحكومية من وحدات حكومية أخرى مقيمة أو غير مقيمة أو منظمات دولية، والتي لا تفي بتعريف الضريبة أو الدعم أو المساهمة الاجتماعية. الإيرادات الأخرى هي جميع الإيرادات المدينة باستثناء الضرائب والاشتراكات الاجتماعية والمنح. تشمل الإيرادات الأخرى ما يلي: (١) دخل الممتلكات؛ (٢) مبيعات السلع والخدمات؛ (٣) الغرامات والمصادرة؛ (٤) التحويلات غير المصنفة في مكان آخر؛ و (٥) الأقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة بالتأمين على غير الحياة وأنظمة الضمان الموحدة.

المفاهيم: المعاملات والتصنيفات المرتبطة بها مبينة بالتفصيل في الفصل الخامس من دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤ GFSM 2014 وهي مركبة بشكل يوضح كيف تقوم وحدات الحكومة العامة (والقطاع العام) بزيادة الإيرادات. فقط تُعتبر تلك الضرائب ومساهمات التأمين الاجتماعي التي تتضح من التقييمات والإعلانات الضريبية والإعلانات الجمركية والوثائق المماثلة بمثابة إيرادات للوحدات الحكومية. وبالتالي، يمثل الفرق بين التقييمات والمجموعات المتوقعة مطالبة ليس لها قيمة حقيقية ولا ينبغي تسجيلها كإيرادات (أنظر الفقرة ٥-٢٠ من الدليل GFSM 2014). يعتمد الإطار التحليلي لـ GFSM 2014 (مثل إطار GFSM 2001) على إطار عمل GFSM 1986، ويوسع نطاقه من خلال دمج عناصر إضافية مفيدة في تقييم السياسة المالية. وكمثال مهم هو التعامل مع الأصول غير المالية، حيث لم يعد بيع هذه الأصول مدرجاً في الإيرادات. إن التخلص من أصل غير مالي عن طريق البيع أو المقايضة لا يمثل إيرادات لأنه لا يؤثر على القيمة الصافية. بدلاً من ذلك، فإنه يغير تكوين الميزانية العمومية عن طريق استبدال أحد الأصول (الأصل غير المالي) لآخر (عائدات البيع). وبالمثل، فإن المبالغ المستحقة القبض من تسديدات القروض وصرف القروض ليست إيرادات. بشكل عام، تنتج المعاملات التي تزيد صافي القيمة عن العمليات

الحالية. وتُعدّ التحويلات الرأسمالية استثناءً. في دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤، تصنف التحويلات الرأسمالية المتلقاة كإيرادات لأنها تزيد من صافي قيمة المستلم وغالبًا ما يتعدّر تمييزها عن التحويلات الجارية في تأثيرها على العمليات الحكومية. لدى تسجيل معاملات الإيرادات المحاسبية المستندة إلى المبالغ النقدية يجب الإبلاغ عن البيانات التي تمثل المدفوعات التي تتلقاها الحكومة من الضرائب، بعد حسم المبالغ المدفوعة خلال الفترة التي يتم تغطيتها. وسوف تشمل هذه البيانات الضرائب المدفوعة بعد التقييم الأصلي، الضرائب المدفوعة أو المبالغ المستردة المحسومة من الضرائب بعد التقييمات اللاحقة، والضرائب المدفوعة أو المبالغ المستردة المحسومة بعد أي إعادة فتح لاحق للحسابات. لذلك، يمكن تقديم مجموع الإيرادات الضريبية على أساس مجمل المبلغ الإجمالي لجميع الضرائب المستحقة، أو على أساس صافي المبلغ الإجمالي ناقص الضرائب المستردة. يتم تقديم فئات الإيرادات كإجمالي فئات الإنفاق للفئة نفسها أو ذات الصلة، وتحديدًا، يتم تقديم إيرادات الفوائد كإجمالي وليس كصافي إنفاق الفوائد أو صافي إيرادات الفوائد. وبالمثل، يتم تقديم الفوائد الاجتماعية والمساهمات الاجتماعية وإيرادات ونفقات المنح وإيرادات ونفقات بدلات الأيجار كإجمالي هذه الإيرادات والنفقات. كما يتم أيضاً عرض مبيعات السلع والخدمات كإجمالي النفقات المتكبدة خلال عملية إنتاجها. في حالات المعاملات الخاطئة أو غير المصرح بها، يتم عرض فئات الإيرادات كصافي استرداد المبالغ ذات الصلة، ويتم عرض فئات النفقات كصافي تدفقات استرداد النفقات. على سبيل المثال، قد يتم دفع المبالغ المستردة من ضرائب الدخل عندما تتجاوز قيمة الضرائب المدفوعة أو المدفوعة بطريقة أخرى الضريبة الفعلية المستحقة. يتم تسجيل مثل هذه المبالغ المستردة كخفض في إيرادات الضرائب. لهذا السبب، تُقدّم إيرادات الضرائب كصافي الخصوم الضريبية غير القابلة للتسديد (راجع الفقرتين ٢٩-٥ و ٣٢-٥ من دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤).

الأساس المنطقي والتفسير

السياسة المالية هي استخدام مستوى وتكوين نفقات وإيرادات الحكومة العامة والقطاعات العامة - والتراكمات ذات الصلة للأصول والخصوم الحكومية - لتحقيق أهداف معيّنة مثل استقرار الاقتصاد، وإعادة تخصيص الموارد، وإعادة توزيع الدخل. بالإضافة إلى تعبئة الإيرادات، قد تقوم الوحدات الحكومية أيضاً بتمويل جزء من أنشطتها خلال فترة محددة عبر الاقتراض أو الحصول على أموال من مصادر أخرى غير التحويلات الإجبارية، كإيرادات الفوائد مثلاً أو عمليات بيع السلع والخدمات العرضية. إن المؤشر ١٧-١-١ "مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر" يدعم فهم تعبئة الإيرادات المحلية للبلدان في شكل مصادر ضريبية وغير ضريبية. ومن شأن المؤشر أن يوفر للمحللين مجموعة بيانات قابلة للمقارنة عبر البلدان تسلط الضوء على العلاقة بين الأنواع الأربعة الرئيسية للإيرادات بالإضافة إلى "العبء الضريبي" ذي الصلة (الإيرادات في شكل ضرائب) و "العبء المالي" (الإيرادات في شكل ضرائب بالإضافة إلى المساهمات الاجتماعية).

المنهجية

طريقة الاحساب: سيتم اشتقاق المؤشر ١٧-١-١ باستخدام سلسلة أساسية لإطار عمل إحصاءات مالية الحكومة. يتم جمع سلسلة إيرادات هذه الإحصاءات الموضوعية من قبل إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي في الجدول ١ من استبيان البيانات السنوي المعياري. يتم تصنيف كل معاملة إيرادات بحسب ما إذا كانت من النوع الضريبي أو أي نوع آخر من الإيرادات. ومجاميع إيرادات إحصاءات مالية الحكومة هي عبارة عن عمليات جمع للإدخالات الفردية والعناصر المنتمية إلى هذه الفئة المحددة من التدفقات وتسمح بترتيب هذه البيانات بطريقة يمكن التحكم فيها ومفيدة من الناحية التحليلية. على سبيل المثال، الإيرادات الضريبية هي مجموع كل التدفقات المصنفة كضرائب. من الناحية النظرية، فإن قيمة كل مجموعة من

الإيرادات الرئيسية هي مجموع القيم لجميع العناصر المنتمية إلى الفئة ذات الصلة. سيتم اشتقاق سلسلة إحصاءات مالية الحكومة السنوية لرصد المؤشر ١٧-١-١ من البيانات التي تبلغ عنها السلطات الوطنية (بالعملة الوطنية) والتي يتم الاعراب عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم اشتقاق الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (من دون تطبيق التعديلات و / أو تقنيات الترجيح). لا يتم استخدام المصادر المختلطة ولن يتغير الحساب بمرور الوقت (أي، لا يوجد أي انقطاع في السلسلة الأساسية لأن هذه هي مجاميع / مكونات رئيسية في جميع سلاسل إحصاءات مالية الحكومة التي تبلغ عنها البلدان كافة). وسوف يتمشى التقديم بشكل وثيق مع طريقة التقديم المطروحة حاليًا في الجدول العالمي ٤ من الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة في نسخته الورقية:

| مجموع الإيرادات (الناتج المحلي الإجمالي (%)) | من بينها: الضرائب | | | | | | | | |
|--|--|-----------------------------------|---------------------|----------------------------|--|------------|---------|----------------------|-------|
| | الضرائب على الدخل، الأرباح، وأرباح رأس المال | الضرائب على الأجور والقوى العاملة | الضرائب على الأملاك | الضرائب على السلع والخدمات | الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية | ضرائب أخرى | المجموع | المساهمات الاجتماعية | المنح |

توازت السلاسل الزمنية مع تصنيفات *GFSM 2014*. الأمر الذي يعزّز قابلية البيانات للمقارنة بين البلدان ويضمن إنشاء نتائج تحليلية قوية لدعم رصد أهداف التنمية المستدامة باستخدام البيانات المالية.

التفصيل

إنّ تركيبة تصنيف إيرادات إحصاءات مالية الحكومة المفصّلة في الاستبيان السنوي الذي تستخدمه البلدان للإبلاغ عن البيانات تسمح بتجميع المؤشر ١٧-١-١. كما يتم إجراء المزيد من تفصيل على أنواع الإيرادات الأربعة: الضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح والإيرادات الأخرى في الاستبيان السنوي لإحصاءات مالية الحكومة من أجل الإحاطة بجميع أشكال إدارة الإيرادات الممكنة. ويتم تفصيل الضرائب على النحو التالي:

| | |
|------|---|
| ١ | الإيرادات |
| ١١ | الضرائب |
| ١١١ | الضرائب على الدخل والأرباح وأرباح رأس المال |
| ١١١١ | التي يدفعها الافراد |
| ١١١٢ | التي تدفعها الشركات والمؤسسات الأخرى |
| ١١١٣ | غيرها |
| ١١٢ | الضرائب على الأجور والقوى العاملة |
| ١١٣ | الضرائب على الأملاك |
| ١١٣١ | الضرائب المتراكمة على الأموال الثابتة |
| ١١٣٢ | الضرائب المتراكمة على صافي الثروة |
| ١١٣٣ | الضرائب على العقارات والموروثات والهدايا |
| ١١٣٤ | ضرائب رأس المال |
| ١١٣٥ | غيرها من الضرائب المتراكمة على الأملاك |
| ١١٤ | الضرائب على السلع والخدمات |

| | |
|--|------------|
| الضرائب العامة على السلع والخدمات | ١١٤١ |
| ضريبة القيمة المضافة | ١١٤١١ |
| ضرائب البيع | ١١٤١٢ |
| الضريبة على رقم المبيعات وغيرها من الضرائب العامة على السلع والخدمات | ١١٤١٣ |
| ضرائب المعاملات المالية والرأسمالية | ١١٤١٤ |
| >>>>> | ١١٤٢ |
| الأرباح والاحتكارات المالية | ١١٤٣ |
| الضرائب على خدمات معينة | ١١٤٤ |
| الضرائب على استخدام السلع وعلى تراخيص استخدام السلع أو أداء أي نشاط | ١١٤٥ |
| الضرائب على الآليات المتحركة | ١١٤٥١ |
| غيرها | ١١٤٥٢ |
| غيرها من الضرائب على السلع والخدمات | ١١٤٦ |
| الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية | ١١٥ |
| الجمارك وغيرها من غرامات الاستيراد | ١١٥١ |
| الضرائب على الصادرات | ١١٥٢ |
| أرباح احتكارات الاستيراد والتصدير | ١١٥٣ |
| أرباح التبادل | ١١٥٤ |
| ضرائب التبادل | ١١٥٥ |
| غيرها من الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية | ١١٥٦ |
| الضرائب الأخرى | ١١٦ |

تفرق المساهمات الاجتماعية بين الضمان الاجتماعي والمساهمات الاجتماعية الأخرى، على النحو التالي:

| | |
|--------------------------------------|------------|
| المساهمات الاجتماعية | ١٢ |
| مساهمات الضمان الاجتماعي | ١٢١ |
| مساهمات الموظفين | ١٢١١ |
| مساهمات أرباب العمل | ١٢١٢ |
| مساهمات الأعمال الحرّة أو البطالة | ١٢١٣ |
| المساهمات غير المخصّصة | ١٢١٤ |
| غيرها من المساهمات الاجتماعية | ١٢٢ |
| مساهمات الموظفين | ١٢٢١ |
| مساهمات أرباب العمل | ١٢٢٢ |
| المساهمات المسندة | ١٢٢٣ |

يمكن تفصيل المنح بحسب المصدر على النحو التالي:

| | |
|-----------------------------|------------|
| المنح | ١٣ |
| من الحكومات الأجنبية | ١٣١ |
| عملة جارية | ١٣١١ |
| رأس مال | ١٣١٢ |
| من المنظمات الدولية | ١٣٢ |
| عملة جارية | ١٣٢١ |
| رأس مال | ١٣٢٢ |
| من وحدات حكومة أخرى | ١٣٣ |
| عملة جارية | ١٣٣١ |

| | |
|---------|------|
| رأس مال | ١٣٣٢ |
|---------|------|

كما يتم تفصيل الإيرادات الأخرى بخمسة أنواع رئيسية، مع تفاصيل مكونات إضافية على النحو التالي:

| | |
|--|-------|
| الإيرادات الأخرى | ١٤ |
| دخل الملكية | ١٤١ |
| الفائدة | ١٤١١ |
| من غير المقيمين | ١٤١١١ |
| من المقيمين غير الحكومة العامة | ١٤١١٢ |
| من غيرها من الوحدات الحكومية | ١٤١١٣ |
| أرباح الأسهم | ١٤١٢ |
| سحوبات الدخل من الشركات شبه المساهمة | ١٤١٣ |
| دخل الملكية من سداد دخل الاستثمار | ١٤١٤ |
| الايجار | ١٤١٥ |
| الأرباح المَعاد استثمارها على الاستثمار الأجنبي المباشر | ١٤١٥ |
| مبيعات السلع والخدمات | ١٤٢ |
| مبيعات المؤسسات السوقية | ١٤٢١ |
| الرسوم الإدارية | ١٤٢٢ |
| المبيعات العرضية للمؤسسات غير السوقية | ١٤٢٣ |
| مبيعات السلع والخدمات المسندة | ١٤٢٤ |
| الغرامات، الجزاءات، المصادرات | ١٤٣ |
| التحويلات غير المصنفة في أي مكان آخر | ١٤٤ |
| عملة جارية | ١٤٤١ |
| الإعانات | ١٤٤١١ |
| غيرها | ١٤٤١٢ |
| رأس المال | ١٤٤٢ |
| الأقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة بالتأمين على غير الحياة وخطط التأمين المعيارية | ١٤٥ |
| الأقساط والرسوم والمطالبات الحالية | ١٤٥١ |
| الأقساط | ١٤٥١١ |
| رسوم خطط التأمين المعيارية | ١٤٥١٢ |
| المطالبات الحالية | ١٤٥١٣ |
| المطالبات الرأسمالية | ١٤٥٢ |

معالجة القيم الناقصة

يخطط صندوق النقد الدولي للاعتماد حصرياً على البيانات التي يتم الإبلاغ عنها رسمياً والتي توفرها السلطات الوطنية باستخدام استبيان إحصاءات مالية الحكومة المعيارية استناداً إلى منهجية دليل إحصاءات مالية الحكومة للعام ٢٠١٤ *GFSM 2014*. لن تقوم إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي بتقدير بيانات القيم الناقصة. عندما تكون البيانات القطرية غير متوفرة بسبب عدم تقديم التقارير إلى إدارة إحصاءات صندوق النقد الدولي، فإننا نخطط للاتصال بالسلطات الوطنية، بالتشاور مع الإدارات والمكاتب الإقليمية التابعة لصندوق النقد الدولي، حسب الاقتضاء، لضمان أن يتم الإبلاغ عن السلسلة الرئيسية لإحصاءات مالية الحكومة.

مصادر الاختلافات بين الأرقام العالمية والوطنية

في الحالات التي تختلف فيها المجاميع وتفصيل المكونات ذات الصلة في السلسلة التي تنشرها السلطات الوطنية عن إحصاءات مالية الحكومة بسبب النسخ المنقحة غير المبلغ عنها، ستقوم حينها إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي بطلب سلسلة زمنية منقحة في شكل إحصاءات مالية الحكومة من السلطات الوطنية.

التقديرات الإقليمية والعالمية وجمع البيانات من أجل الرصد العالمي

ستقوم دائرة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي بالاستفادة من قاعدة بيانات GFS الحالية لتوفير سلسلة قابلة للمقارنة عبر البلاد بالتنسيق عرض تقديمي بشكل موحد. ونحن نقدر مزيد من المناقشة مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشأن مزايا اشتقاق المجاميع الإقليمية أو العالمية من القيم التي تبلغ بها البلدان والخاصة بهذا المؤشر.

مصادر البيانات

جمع المصادر والبيانات

إن مصادر البيانات الفعلية والموصى باستخدامها لاشتقاق هذا المؤشر هي الإحصاءات المالية المبلغ عنها لإدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي. وهي تأتي من وكالات وطنية مختلفة (الوزارات المالية والبنوك المركزية، ومكاتب الإحصاءات الوطنية، الخ) ويتم تجميعها وفقاً لطريقة موحدة لجمع البيانات أي الاستبيان السنوي لإحصاءات مالية الحكومة. في دورة الإبلاغ السنوية لعام ٢٠١٧، قام ١٢٧ بلداً بالإبلاغ عن السلسلة ذات الصلة لرصد المؤشر ١٧-١-١. أما بالنسبة للبلدان التي لا تبلغ حالياً عن البيانات والتي أثبتت قدرتها على تجميع وتقديم تقرير عن سلسلة الإيرادات ذات الصلة لإحصاءات مالية الحكومة، ينخرط صندوق النقد الدولي بالتواصل مع السلطات الوطنية وبالتشاور مع الإدارات المختصة في صندوق النقد الدولي ومكاتب المدير التنفيذي عندما تدعو الحاجة. ستسعى أنشطة تنمية القدرات إلى معالجة أوجه القصور في البيانات، بما في ذلك من خلال حلقات عمل إقليمية. يجب أن تتيح الخطوات الموضحة أعلاه، مع مرور الوقت، بتغطية عضوية صندوق النقد الدولي بالكامل تقريباً.

التعليقات والقيود

من حيث المبدأ، يجب أن تغطي إحصاءات مالية الحكومة GFS جميع الكيانات التي لها تأثير مادي على السياسات المالية. ويتم إجراء المقارنات عبر البلدان بشكل مثالي مع الإشارة إلى القطاع الحكومي العام الموحد. ومع ذلك، بالنسبة لمعظم اقتصادات الأسواق النامية والعديد من الأسواق الناشئة، فإن تجميع البيانات للحكومة العامة الموحدة والقطاعات الفرعية التابعة لها يمثل مشكلة بسبب القيود المفروضة على توافر و / أو توقيت بيانات المصدر. على سبيل المثال، قد يكون لدى الدولة حكومة مركزية واحدة؛ عدة ولايات أو حكومات أو حكومات إقليمية؛ والعديد من الحكومات المحلية. قد يكون لدى الدول أيضاً صناديق للضمان الاجتماعي. لذا يوصي دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤ أن يتم تجميع الإحصاءات لجميع الوحدات الحكومية العامة من هذا القبيل. تجد أدناه توضيحاً لتركيبية الإبلاغ:

| مذكرة الحكومة المركزية (بما فيها صندوق الضمان الاجتماعي للمستوى المركزي) | الحكومة العامة | | | | | | | | | |
|--|-------------------|-----------------|--------------------|-----------------|-------------------------------|---|-----------------|----|--------------------------------|--------|
| | الحكومة العامة | عمود التوحيد | الحكومة المحلية | حكومات الدول | صناديق الضمان الاجتماعي | صناديق الضمان (باستثناء صناديق الضمان) | | | الميزانية خارج الميزانية | BA=GL1 |
| | | | | | | الحكومة المركزية | عمود التوحيد | CG | | |
| GL2 | GG=GL3 | CT | LG | SG | SSF | CG | CC | EA | BA=GL1 | |

| General Government | | | | | | | | | Memorandum : Central Govt. (incl. SSF of central level) |
|--|----------------|-------------------------|-----------------------|--------------------------|----------------------|----------------------|-------------------------|-----------------------|--|
| Central Government (excluding social security funds) | | | | Social Security Funds | State Governments | Local Governments | Consolidation Column | General Government | |
| Budgetary | Extrabudgetary | Consolidation Column | Central Government | | | | | | |
| BA=GL1 | EA | CC | CG | SSF | SG | LG | CT | GG=GL3 | GL2 |

تقوم بعض الدول بالإبلاغ عن بيانات للحكومة العامة الموحدة مع وجود قطاع فرعي واحد أو أكثر لم يتم الإبلاغ عنه بشكل منفصل. وبالمثل، هناك بعض الدول التي تبلغ عن "حكومة مركزية موحدة" من دون الحاجة بالضرورة إلى توفير القطاع الفرعي للحكومة المركزية للميزانية بشكل منفصل. من الناحية النظرية، يمكن حساب الإجمالي العالمي من خلال حساب المتوسط المرجح من المصادر المتاحة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي المعرب عنه بالدولار الأميركي. ومع ذلك، هذه المرة، توصي إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي بعدم إنشاء مجاميع إقليمية وعالمية. في حين لا نرى أي مشاكل في ما خصّ جدوى وملاءمة المؤشر 1-1-17 للمقارنة عبر البلدان، إلا أننا نتساءل عن أهمية علاقة مؤشر عالمي يجمع بين بيانات الاقتصادات المتقدمة وبيانات الأسواق الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل. لمعالجة هذا الأمر، يتم تقديم البيانات القطرية، عند الإبلاغ عنها، عن الحكومة المركزية للميزانية، والحكومة المركزية الموحدة (مع وبدون صناديق الضمان الاجتماعي)، وللحكومة العامة الموحدة.

بالنسبة للعديد من الأسواق الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل ذات القدرات الإحصائية المحدودة، تعتبر الحكومة المركزية للميزانية المستوى الأنسب للتغطية المؤسسية لأغراض المقارنة. الحكومة المركزية في الميزانية، كما هو موضح في دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 (الفقرة 2-81)، هي وحدة مؤسسية للقطاع الحكومي العام لها أهمية خاصة من حيث الحجم والقوة، وخاصة القدرة على ممارسة السيطرة على العديد من الوحدات والكيانات الأخرى. عادة ما تتم تغطية هذا المكون للحكومة العامة من الميزانية الأساسية (أو العامة). عادة ما يتم تنظيم إيرادات الحكومة المركزية للميزانية (والنفقات) والتحكم فيها من قبل وزارة المالية، أو ما يعادلها من حيث الأداء الوظيفي، من ناحية الموافقة على الميزانية من قبل الهيئة التشريعية.

توافر البيانات

توافر البيانات الحالية / مستوى المؤشر

تصنيف المؤشر في واحد من المستويات الثلاثة: نوصي بأن يبقى المؤشر 1-1-17 (كما المؤشر 1-1-17) مصنفًا في المستوى الأول: فالمؤشر واضح من الناحية النظرية وتتوفر فيه معايير جميع المكونات والمجاميع المتوافق عليها دولياً. يتم إنتاج البيانات الأساسية بانتظام من قبل الدول، وهناك بيانات متاحة حالياً. وأحد المعايير الرئيسية من وصف تصنيف المستوى الخاص بفريق الخبراء المشترك المعني بأهداف التنمية المستدامة المتوفر في الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/> ، هو أن "البيانات يتم إنتاجها بانتظام من قبل ما لا يقل عن 50% من البلدان". إن قاعدة

بيانات إحصاءات مالية الحكومية لصندوق النقد الدولي، مع أكثر من ١٢٠ تقرير سنوي مقدّم من البلدان وفق الشكل المعياري نفسه، تُلبي هذا المعيار الرئيس. بعيداً عن دول النزاعات، تقوم كافة البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإنتاج بيانات خاصة بالإيرادات (والنفقات) لأغراض المراقبة. في جولة ٢٠١٧ من التماس سلسلة GFS السنوية من البلدان، شجعنا بشكل خاص تلك البلدان التي لم تكن ترفع التقارير على مدار السنوات القليلة الماضية من أجل توفير (كحد أدنى) سلسلة الإيرادات والنفقات الرئيسية اللازمة لرصد المؤشر ١-١-١٧.

الجدول الزمني

الجدول الزمني لجمع البيانات وإصدارها

تواريخ التخطيط المستقبلي لجمع المصادر: أكملت دائرة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي جولة عام ٢٠١٧ لجمع إحصاءات مالية الحكومة في ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٨. أما دورة جمع إحصاءات عام ٢٠١٨ فمن المخطّط لها أن تحصل في الفترة الممتدة ما بين أيلول/ سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨.

يتم نشر البيانات القطرية فور معالجتها، ومن المقرر إصدار جداول عالمية ومؤشرات أخرى، بما في ذلك ١٧-١-١ و ١٧-١-٢ في أوائل عام ٢٠١٨. بالنسبة لمعظم البلدان، ستكون السنة المرجعية هي سلسلة السنة المالية ٢٠١٦، مع تقديم بيانات ٢٠١٢-٢٠١٥ لتوضيح الاتجاهات.

الجهات المجمعّة للبيانات

إدارة الإحصاءات التابعة لصندوق النقد الدولي (شعبة مالية حكومية؛ البريد الإلكتروني: STAGODATA@imf.org) هي المنظمة المسؤولة عن تجميع هذا المؤشر والإبلاغ عنه على المستوى العالمي.

المراجع

دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤ متاح على الرابط التالي:

[/http://www.imf.org/external/np/sta/gfsm](http://www.imf.org/external/np/sta/gfsm)

تتوفر سلسلة من مقاطع الفيديو التي تناقش الإطار التحليلي لـ GFS على الرابط التالي:

[IMF Statistics E-Learning Videos - YouTube](#)

على الرغم من أن هذا غير متوقع في إطار الإبلاغ عن المؤشر ١-١-١٧، يمكن للمحللين أيضاً استخدام قاعدة بيانات إيرادات إحصاءات مالية الحكومة لصندوق النقد الدولي لاستكمال هذا المؤشر بتدابير خاصة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة ورأس المال (انظر *GFSM 2014*، ملحق الفصل ٤).